الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي
Arab States Civil Society Organizations and Feminists Network

فقر الدورة الشهرية في المنطقة

تحديات النساء في السياقات المختلفة وبخاصة المتأثرة بالنزاعات

/ArabFeministNet

فقر الدورة الشهرية في المنطقة:

تحديات النساء في السياقات المختلفة وبخاصة المتأثرة بالنزاعات

إعداد

ياسمين أبو رية

علا السقاف

المجموعة الشابة بالشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي

ديسمبر 2024

الفهرس

المقدمة..... 3
التقاطعات المتعددة لفقر الدورة الشهرية.....4
1. التمييز الجندري
2. التعليم والصحة
3. الفقر العام
4. النزاعات
5. التغيرات المناخية
السياقات الخاصة بفقر الدورة الشهرية في المنطقة.....7
أولا: السياقات العامة
ثانياً: خصوصية سياقات الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب
التوصيات.....12
الخاتمة.....14

المقدمة

تُعاني النساء والفتيات في المنطقة العربية من تحديات متعددة ومتقاطعة تتعلق بالدورة الشهرية، من أبرز هذه التحديات فقر الدورة الشهرية، وهو الحصول أو عدم القدرة على الوصول إلى المنتجات الخاصة بفترة الدورة الشهرية والخدمات الصحية المرتبطة بها أو التعليم والمرافق اللازمة لإدارة الدورة الشهرية بكرامة. يمس فقر الدورة الشهرية بحسب تقارير البنك الدولي نحو 500 مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم، منهن 107 ملايين امرأة وفتاة عربيات.[1] وتتفاقم هذه المشكلة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، ما يجعلها قضية صحية وإنسانية تحتاج إلى تدخل عاجل، ففقر الدورة الشهرية ليس مجرد غياب للموارد، بل هو أزمة صحية واجتماعية تؤثر على صحة النساء النفسية والجسدية، وتعيق فرصهن التعليمية والمهنية.

وفقا لـ "موجز تقرير فقر الدورة الشهرية: أثر التحديات والقوالب النمطية وإمكانية الوصول إلى المعرفة للفتيات والفتيان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[2]، فإن 20% من الفتيات يفتقرن إلى المعلومات الضرورية عن الدورة الشهرية و30% من الفتيات يتغيبن عن المدرسة جزئيًا أو كليًا خلال فترة الدورة الشهرية، كما أعربت 20% من الفتيات عن حاجتهن إلى الدعم للتعامل مع آلام الدورة الشهرية بالإضافة إلى حاجتهن إلى تطبيق إلكتروني لتتبع الدورة الشهرية.

في السياقات المتأثرة بالنزاعات، تتفاقم هذه المشكلة بشكل كبير، حيث يؤدي النزوح والدمار المستمر إلى فقدان الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، ما يجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للمخاطر الصحية والاجتماعية، وتتراوح التحديات ما بين غياب المنتجات الصحية الأساسية في مخيمات اللاجئين، ونقص الوعي في المجتمعات المحرومة، ما يفاقم الوضع الصحي والنفسي ويؤثر على الكرامة الإنسانية.

تركز هذه الورقة على دراسة فقر الدورة الشهرية في سياقات محددة، مع التركيز الخاص على اليمن ومصر، ففي اليمن، تعاني النساء من قلة الموارد الصحية نتيجة النزاع المستمر، ما يزيد من حدة المشكلة، أما في مصر، فيُشكل الفقر والوعي المحدود حول قضايا الصحة الإنجابية تحديات كبيرة، كما سيتم التطرق إلى السياق الإقليمي الذي يربط بين هذه القضايا في مناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتشابه الظروف في العديد من الدول.

وفي ظل هذه الظروف المعقدة، يصبح من الضروري أن يتم تناول فقر الدورة الشهرية كقضية حقوقية وإنسانية تحتاج إلى تدخلات عاجلة على المستوى المحلي والدولي، من أجل ضمان كرامة النساء والفتيات في المنطقة وتوفير بيئة صحية وآمنة لهن.

---

[1] فقر الدورة الشهرية: الوصول إلى المنتجات والمعلومات والخدمات الصحية في الأردن
https://takatoat.org/ar/%d9%81%d9%82%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d9%87%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b5%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%ac%d8%a7/

[2] https://www.unicef.org/mena/reports/period-poverty

التقاطعات المتعددة لفقر الدورة الشهرية

فقر الدورة الشهرية هو مشكلة متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد نقص في منتجات الدورة الشهرية، إنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفقر العام، وعدم المساواة الجندرية، والتمييز الاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى ضعف الأنظمة الصحية والتعليمية، ففي العديد من الدول العربية والإقليمية، يشكل غلاء أسعار المنتجات الصحية أو ندرتها، بالإضافة إلى التحديات التي تطرحها الأزمات والنزاعات، عائقًا رئيسيًا أمام النساء والفتيات في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية خلال فترة الدورة الشهرية، كما أن هناك تراجعًا في الوعي المجتمعي حول أهمية هذه القضية، ما يزيد من تفاقم المشكلة.

1. **التمييز الجندري:**
   - يرتبط فقر الدورة الشهرية ارتباطًا وثيقًا بالتمييز الجندري، حيث تتعرض النساء والفتيات لعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الصحية الأساسية، ما يعزز الفجوة بين الجنسين في المجتمعات، وفي العديد من المجتمعات، تُعتبر الدورة الشهرية موضوعًا محرجًا، ما يؤدي إلى وصمة اجتماعية قد تُجبر الفتيات على العزوف عن التعليم أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.
   - في بعض المناطق الريفية أو المجتمعات المحافظة، تُعتبر المنتجات الصحية الخاصة بالحيض "رفاهية" بدلاً من كونها ضرورة صحية، ما يزيد من تهميش النساء والفتيات.
   - في بعض الأسر، وخاصة في المجتمعات التقليدية، قد تفتقر الأمهات أو أفراد الأسرة الآخرون إلى المعرفة الكافية حول الدورة الشهرية أو كيفية تعليم الفتيات التعامل معها، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مشاعر الحيرة أو الخوف لدى الفتاة في فترة البلوغ، حيث تكون غير قادرة على التحدث عن تجاربها أو طلب الدعم، وفي بعض الأحيان، قد تكون الأم نفسها غير مدربة أو غير ملمة بالموضوع بسبب غياب التعليم الجنسي في مجتمعاتها، ما يجعلها غير قادرة على توجيه ابنتها بطريقة صحية وسليمة، وهذا يساهم في تدعيم الخرافات والمفاهيم المغلوطة حول الدورة الشهرية وقد تُفرض قيود على الفتيات مثل العزل عن الأنشطة الاجتماعية أو المدرسية أثناء فترة الدورة الشهرية، خوفًا من أن يتم تصنيفهن كـ "غير طاهرات" أو "غير نظيفات"، فمثل هذه العزلة تؤثر على صحة الفتيات النفسية والجسدية، حيث قد يصعب عليهن مواصلة تعليمهن أو المشاركة في الأنشطة اليومية، ما قد يؤدي إلى التراجع في تحصيلهن الأكاديمي.

2. **التعليم والصحة:**
   - عدم توفر المنتجات الصحية أو مرافق صحية مناسبة في المدارس قد يؤدي إلى تسرب الفتيات من التعليم أو اضطرارهن للبقاء في المنزل أثناء فترة الدورة الشهرية، وفي بعض الحالات، قد تواجه الفتيات صعوبة في حضور الدروس بسبب غياب المرافق الصحية أو نقص الفوط الصحية.
   - هناك حاجة ملحة لدمج الوعي الصحي في المناهج التعليمية، لتعريف الفتيات بحقوقهن الصحية وتعليمهن كيفية التعامل مع الدورة الشهرية بطرق آمنة وصحية.
   - في العديد من السياقات، تفتقر المناهج الدراسية إلى التثقيف والتعليم الجنسي الشامل، ما يعني أن الفتيات غالبًا ما يجدن أنفسهن في مواجهة أول تجربة مع الدورة الشهرية دون معرفة مسبقة، وفي غياب هذا

التثقيف، قد تشعر الفتيات بالخوف أو الارتباك عندما تبدأ الدورة الشهرية، وقد يعتقدن أن هناك مشكلة صحية أو خللاً في أجسادهن، فقد تترسخ في عقولهن تصورات خاطئة عن الدورة الشهرية، ما يؤدي إلى مشاعر الخجل والعار عندما يواجهن هذه التغيرات الجسدية، وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على صحتهن النفسية، ويمكن أن يؤدي إلى مشاعر من العزلة والإحراج، خاصة إذا لم يكن هناك دعم من الأسرة أو المدرسة، فغياب المعرفة يمكن أن يؤدي أيضًا إلى أخطاء في التعامل مع الدورة الشهرية، مثل استخدام مواد غير صحية أو غير ملائمة، ما قد يؤدي إلى مشكلات صحية طويلة الأمد مثل الالتهابات أو التسمم الدموي (TSS).

- في بعض المناطق، وخاصة في المناطق الريفية أو المجتمعات المحافظة، قد يُنظر إلى الدورة الشهرية كموضوع محرم أو غير لائق للحديث عنه، ما يؤدي إلى مشاعر قوية من العار والحرج لدى الفتيات عندما تبدأ الدورة الشهرية، وفي هذه البيئة، قد يشعرن بعدم الراحة أو الخجل عند الحديث عن احتياجاتهن الصحية، ما يؤدي إلى إحجامهن عن طلب المساعدة أو استشارة الأطباء.
- الاستخدام غير الآمن لبدائل الحماية، مثل الأقمشة القديمة أو الورق، قد يؤدي إلى مشاكل صحية مثل التهابات المسالك البولية أو مشاكل في الجهاز التناسلي، وفي بعض الحالات، قد يؤدي نقص الوعي أو توفر المنتجات الصحية إلى مضاعفات صحية طويلة الأمد، مثل العقم أو الأمراض المزمنة.
- أظهرت الأبحاث أن قلة الوعي حول النظافة الشخصية والتعامل مع الدورة الشهرية قد تكون السبب وراء مشاكل صحية خطيرة تؤثر على النساء في الفئات الهشة اقتصاديًا.

3. الفقر العام:

- الفقر العام، الذي يؤثر على معظم الأسر في العديد من البلدان العربية، يزيد من تعقيد مشكلة الفقر الدوري، فالعديد من الأسر تجد صعوبة في تخصيص ميزانية لشراء منتجات الدورة الشهرية، خاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض، ما يضطر بعض الفتيات والنساء إلى التكيف مع بدائل غير صحية.
- يمكن أن يؤدي الفقر إلى زيادة العزلة الاجتماعية، حيث تضطر الفتيات والنساء إلى تجنب الأنشطة الاجتماعية أو المدرسية أثناء فترة الدورة الشهرية بسبب عدم توفر المنتجات الصحية. في بعض الحالات، قد تشعر الفتاة أنها بحاجة للبقاء في المنزل أو العزوف عن الذهاب إلى المدرسة بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف هذه المنتجات أو بسبب غياب المرافق الصحية المناسبة.
- تعاني النساء في المناطق الفقيرة بشكل مضاعف بسبب قلة الخيارات المتاحة أمامهن والضغط الاقتصادي الذي يعيق توفير احتياجاتهن الأساسية.

4. النزاعات:

- في حالات الأزمات والنزاعات، تصبح قدرة الحكومة والمجتمع المدني على توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، والمياه، والدواء، وكذلك المنتجات الصحية الخاصة بالدورة الشهرية، محدودة للغاية، وهذا النقص في الموارد يفاقم من المعاناة اليومية للنساء والفتيات في تلك المناطق:

- في مناطق النزاع، تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي مثل هذه السياقات، يصبح الحصول على المنتجات الصحية أو توفير مرافق صحية أساسية أمرًا بالغ الصعوبة، ما يزيد من صعوبة الحياة اليومية للنساء.
- في حالات النزاع، غالبًا ما تُدمَّر البنية التحتية الضرورية مثل المستشفيات والمراكز الصحية، ما يجعل الوصول إلى المنتجات الصحية الأساسية صعبًا جدًا، ويصبح من الصعب ضمان توفر الموارد الأساسية مثل الفوط الصحية أو الصابون، فضلاً عن صعوبة الحصول على خدمات صحية موجهة لتلبية احتياجات النساء في هذه الفترة الحساسة.
- يتسبب النزاع غالبا بموجات نزوح تشكل النساء والأطفال النسبة الكبرى منها، ويعيش النازحون في مخيمات مخصصة لهم وتعتبر المخيمات بيئة غير ملبية للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، خصوصا مع تواجدها غالبا في ضواحي المدن، ويتم فيها التركيز على توفير المساعدات الغذائية الطارئة، ولا يتم غالبا الاهتمام بالاحتياجات الصحية الخاصة بالنساء والفتيات.
- غالبًا ما تُخصص المساعدات الإنسانية للمناطق التي تشهد نزاعًا للاحتياجات الغذائية والطبية الطارئة، بينما لا يتم تخصيص موارد كافية للاحتياجات الصحية الخاصة بالنساء، مثل مستلزمات الدورة الشهرية، وحتى في الحالات التي يتم فيها توفير بعض المساعدات، قد تقتصر على مواد مؤقتة وغير مناسبة أو غير كافية لتغطية احتياجات النساء بشكل مستدام، وعندما تقدم المنظمات الإنسانية مساعدات صحية، تكون غالبًا مركزة على العلاج الطبي والاحتياجات الأكثر إلحاحًا مثل مكافحة الأمراض أو تقديم اللقاحات، ما قد يؤدي إلى تهميش الصحة الإنجابية في قائمة الأولويات.
- الأزمات والنزاعات تؤثر أيضًا على الصحة النفسية للنساء والفتيات، فإضافة إلى التوتر والضغط الناتج عن العيش في بيئة غير مستقرة، تعاني العديد من النساء من القلق بسبب عدم توافر منتجات الدورة الشهرية، وهو ما يزيد من مستويات التوتر والاكتئاب، وفي بعض الأحيان، يواجه النازحون صعوبة في الحصول على المواد الأساسية مثل الصابون والماء النظيف، ما يزيد من تدهور النظافة الشخصية ويؤثر على الصحة العامة، ويمكن لهذا التوتر النفسي، الذي يترتب على قلة الموارد وفقدان الشعور بالأمان، أن يؤدي إلى تفاقم مشكلات صحية أخرى مثل التهابات المسالك البولية أو القرح الجلدية بسبب استخدام مواد غير صحية.
- في كثير من الأحيان، يتم تفعيل المنظمات الإنسانية لتوفير الدعم في حالات الأزمات، ولكن هذه المنظمات قد لا تمتلك الموارد الكافية أو البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجات جميع الفئات المتأثرة،

على الرغم من أن بعض المنظمات توفر منتجات صحية مجانية أو بأسعار منخفضة في المخيمات أو المجتمعات المتضررة، إلا أن هذه المساعدات غالبًا ما تكون غير كافية لمواجهة الطلب المرتفع.

- بعض المنظمات غير الحكومية قد تقدم مواد صحية في إطار مساعدات مؤقتة، لكن هذه الجهود تكون غالبًا موسمية أو محدودة في نطاقها، ما يعنى أن النساء والفتيات يواجهن تحديات متواصلة بعد انتهاء برامج الإغاثة.

5. التغيرات المناخية:

- تُعد التغيرات المناخية من بين القضايا التي تزيد من تعقيد مشكلة فقر الدورة الشهرية، إذ تؤدي الظواهر المناخية القاسية، مثل الجفاف والفيضانات، إلى موجات نزوح واسعة تهدد الأمن الغذائي والمائي، وينعكس هذا التأثير على النساء بشكل خاص:

- تؤثر التغيرات المناخية سلبًا على صحة النساء النفسية والإنجابية، خصوصا مع انتشار الأمراض المعدية، وانخفاض فرص الحصول على الرعاية الصحية.
- تفقد العديد من النساء العاملات في قطاع الزراعة والصيد مصادر دخلهن نتيجة التغيرات المناخية التي تؤثر على درجة الحرارة ومعدلات هطول الأمطار وارتفاع نسبة مياه البحار، ما يحد من قدرتهن على شراء المنتجات الصحية الأساسية.
- تسهم الأزمات المتعلقة بالتغيرات المناخية في إهمال الحكومات لقضايا النساء، حيث لا تُعتبر احتياجاتهن أولوية في خطط التكيف مع التغيرات المناخية أو الاستجابات الإنسانية.

تتداخل قضية فقر الدورة الشهرية مع العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعلها مشكلة شاملة تتطلب تفهمًا عميقًا وعناية خاصة. إن الفقر العام، والتمييز الجندري، والنزاعات، والتغيرات المناخية، كلها تحديات تؤثر على حياة النساء والفتيات، وتعزز من تفشي ظاهرة فقر الدورة الشهرية، فالتحديات التي تواجهها الفتيات في الحصول على المنتجات الصحية الأساسية والوعي اللازم للتعامل مع الدورة الشهرية تعكس فجوة في المعرفة والموارد، ما يستدعي التفكير في حلول مستدامة وشاملة ومن الضروري أن تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة، لضمان أن تتمكن جميع الفتيات من الحصول على الدعم والرعاية التي يحتجنها خلال فترة الدورة الشهرية، ما يسهم في تحسين جودة حياتهن ويعزز من قدرتهن على المشاركة الفعّالة في المجتمع.

السياقات الخاصة بفقر الدورة الشهرية في المنطقة

في العديد من دول المنطقة العربية، تعاني النساء والفتيات من تحديات مستمرة تتعلق بفقر الدورة الشهرية، وهي نتيجة لتقاطع عدة عوامل، مثل ارتفاع أسعار المنتجات الصحية، وقلة التوعية المجتمعية، وغياب السياسات الوطنية التي تضمن حق الوصول إلى هذه المستلزمات، بالإضافة إلى تأثير الأعراف الثقافية والاجتماعية التي تُضفي وصمة على الحديث عن الدورة الشهرية.

إن مظاهر فقر الدورة الشهرية تظهر بأشكال متنوعة وتتأثر بطبيعة التحديات التي تواجهها كل دولة، ففي حين تعاني بعض الدول من نزاعات مستمرة تؤدي إلى نزوح السكان وتدهور البنية التحتية، تواجه دول أخرى صعوبات اقتصادية خانقة تؤثر على القدرة الشرائية للأسر، وترتبط معاناة دول مستقرة سياسياً واقتصادياً بعوامل اجتماعية وثقافية مثل الوصم المجتمعي وضعف التوعية الصحية.

أولاً: السياقات العامة

بالرغم من اختلاف السياقات بين دول المنطقة العربية، إلا أن التحديات المتعلقة بفقر الدورة الشهرية تتشابه فيما يخص الوصم المجتمعي وثقافة "العيب"، فهذه الثقافة تجعل الحديث عن الدورة الشهرية محظورًا في العديد من المجتمعات، ما يزيد من صعوبة مناقشة القضية علنًا والعمل على معالجتها، وتتجلى هذه الثقافة في ممارسات يومية، مثل طلب الفتيات كيسًا أسود لوضع علبة الفوط الصحية فيه، أو قيام البائع بذلك تلقائيًا دون طلب. كما تلجأ بعض الفتيات إلى إخفاء العلبة داخل عدة أكياس لتجنب أن تظهر علنًا، أو حتى تفضل بعضهنّ تجنب شراء الفوط الصحية تمامًا والاعتماد على بدائل غير صحية بسبب بعد المسافة عن أماكن البيع أو لوجود رجال يعملون في تلك المحال، ما يضيف بعدًا اجتماعيًا يزيد من تعقيد المشكلة.

بالإضافة إلى تعزيز هذه الثقافة لوصمة مجتمعية مرتبطة بزيارة الأطباء والطبيبات النسائيين للنساء غير المتزوجات (مثل الأرامل، المطلقات، والفتيات قبل الزواج)، فإنها تؤدي إلى إحجام العديد من النساء والفتيات عن طلب الرعاية الصحية أو التحدث عن مشكلاتهن الصحية المتعلقة بالدورة الشهرية والجهاز التناسلي بشكل عام، ولا يقتصر هذا التردد فقط على الحرج، بل يرتبط أيضًا بالخوف من الأحكام المجتمعية التي قد توجَّه إليهن، ما يضاعف من حدة المشكلات الصحية غير المكتشفة أو غير المُعالجة.

وقد أجمعت العديد من الدراسات الميدانية والآراء المجتمعية على أن هذه الوصمة تحرم النساء من الحصول على حقهن في رعاية صحية شاملة وآمنة، وتعرقل الجهود الرامية إلى تحسين التوعية الصحية والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة للنساء والفتيات، وعلاوة على ذلك، فإن هذه الثقافة تسهم في استمرار الجهل بمفاهيم الصحة الإنجابية وبالممارسات الصحية السليمة وتقليل الوعي بأهمية توفير مستلزمات الدورة الشهرية كحق أساسي للنساء والفتيات.

ثانيًا: السياقات الخاصة بكل بلد

جمهورية مصر العربية:[3]

في المناطق الريفية والنائية بمصر، تواجه النساء والفتيات تحديات مضاعفة نتيجة لضعف البنية التحتية الصحية وعدم توفر المنتجات الصحية بأسعار معقولة، وتشير التقارير إلى أن النساء في القرى الفقيرة يعتمدن على بدائل غير آمنة مثل الأقمشة القديمة، ما يسبب مشكلات صحية كالتهابات الجهاز التناسلي.

- التحدي الاقتصادي[4]: منذ بداية عام 2024، شهدت أسعار الفوط الصحية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث زاد متوسط أسعار بعض الأنواع المحلية بنسبة تصل إلى 100%، مع نقص كبير في المنتجات المستوردة وصعوبة الحصول عليها، فهذا الارتفاع في أسعار المنتجات الصحية يجعلها خارج متناول الفئات ذات الدخل المنخفض[5].
- قلة التوعية: نقص البرامج التعليمية التي تتناول النظافة الشخصية والدورة الشهرية، خصوصًا في المدارس، يزيد من وصمة العار المجتمعية حول الموضوع.
- غياب برامج التثقيف الجنسي الشامل: التي تشمل موضوعات مثل الصحة الإنجابية والعناية الشخصية في المساحات التعليمية، إذ إن الجهل يعمق ويزيد من التردد في مناقشة القضايا المتعلقة بالجسم والصحة بين الفتيات، ما يساهم في استمرار التقاليد الضارة.

المملكة الأردنية الهاشمية:

في الأردن، تواجه اللاجئات السوريات في المخيمات تحديات شديدة في الحصول على مستلزمات الدورة الشهرية، حيث تُركز المساعدات الإنسانية غالبًا على توفير الغذاء والمأوى، مع تهميش الاحتياجات الصحية الخاصة بالنساء.

- نقص الموارد: يعاني مخيم الزعتري وغيره من نقص حاد في المنتجات الصحية، ما يجبر النساء على استخدام بدائل غير آمنة.
- الفقر والبطالة: يؤثر الوضع الاقتصادي الصعب للاجئات على قدرتهن على شراء المنتجات الصحية حتى عندما تتوفر.

---

[3] تقرير حملة عدالة دورتنا، مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، 2024
https://edraak-eg.org/wp-content/uploads/2024/07/The-Justice-of-our-menstrual.pdf

[4] تصنف مصر الفوط الصحية ومنتجات العناية الشخصية المرتبطة بالدورة الشهرية ضمن فئة "منتجات العناية بالجسم"، إلى جانب الصابون الفاخر، والشامبو، وجل الاستحمام، وغيرها من السلع التي تُعتبر "سلعًا استفزازية". وتخضع هذه المنتجات لرسوم جمركية تصل إلى حوالي 60%، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم الأخرى التي تُضاف لاحقًا، ما يؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعارها، ما يثقل كاهل المستهلكات من النساء ويحد من قدرتهن على الحصول عليها.

[5] وفي ظل توقعات بارتفاع معدلات الفقر في مصر خلال عام 2025 إلى حوالي 36% من إجمالي السكان، تشير التقديرات إلى أن نسبة الفقر في عام 2023 بلغت نحو 33.3% من السكان البالغ عددهم 112.7 مليون نسمة، مقارنة بـ 29.5% في عام 2019. وهذا يعني أن حوالي 37 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر في عام 2023. هذه الأرقام تعكس زيادة متوقعة في أعداد النساء اللواتي يعانين من فقر الدورة الشهرية، حيث يصبح توفير المنتجات الصحية الأساسية تحديًا إضافيًا يثقل كاهل الأسر الأكثر احتياجًا. https://zawia3.com/sanitary-napkins/

المغرب العربي:

على الرغم من التقدم النسبي في بعض دول المغرب العربي، مثل تونس والمغرب، لا تزال هناك فجوة في السياسات الوطنية التي تضمن توفير المنتجات الصحية بأسعار معقولة.

- الوصم المجتمعي: لا يزال الحديث عن الدورة الشهرية في بعض المناطق الريفية يعتبر موضوعًا محرجًا، ما يؤدي إلى نقص الوعي الصحي بين الفتيات.
- غياب السياسات: تفتقر العديد من البلدان إلى سياسات حكومية واضحة تضمن توفير المنتجات الصحية بأسعار مناسبة أو مجانًا للفئات الأكثر احتياجًا.

ثانياً: خصوصية سياقات الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب

في الدول التي تعاني من النزاعات، مثل فلسطين، واليمن، ولبنان، والعراق، وسوريا، تتفاقم مشكلة فقر الدورة الشهرية نتيجة للتدهور الكبير في البنية التحتية، والنقص الحاد في الموارد الأساسية، وانعدام الاستقرار، ويعاني السكان بشكل عام من آثار النزوح، وندرة الخدمات الصحية، وارتفاع معدلات الفقر، إلا أن النساء والفتيات يواجهن تحديات إضافية متعلقة بصحتهن الإنجابية والنفسية، وفي ظل غياب الدعم الكافي من الحكومات وضعف التركيز على قضايا النساء في خطط الإغاثة الإنسانية، تصبح مستلزمات الدورة الشهرية غالبًا أولوية مُهمَّشة في سياقات الأزمات.

اليمن:

تتفاقم تحديات فقر الدورة الشهرية في اليمن بسبب الحرب المستمرة، حيث تعاني النساء والفتيات من نقص شديد في المنتجات الصحية الأساسية نتيجة لتدمير البنية التحتية الصحية والنزوح الداخلي، وأظهرت التقارير أن 70% من النساء في المناطق الريفية غير قادرات على تحمل تكاليف الفوط الصحية، ما يزيد من تعرضهن للأمراض والوصم الاجتماعي.

- النزاعات: يؤدي النزوح إلى ظروف معيشية صعبة في المخيمات، حيث تندر مستلزمات النظافة الشخصية، بما في ذلك الفوط الصحية.
- العادات الاجتماعية: في بعض المناطق، يُعتبر الحديث عن الدورة الشهرية محظورًا، ما يمنع النساء والفتيات من طلب الدعم أو المنتجات الصحية.

سوريا:

في سوريا، أدى النزاع المستمر منذ أكثر من عقد إلى نزوح الملايين داخليًا وخارجيًا، ما جعل الوصول إلى مستلزمات الدورة الشهرية تحديًا كبيرًا، خاصة في المخيمات ومناطق النزاع التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

- مخيمات اللاجئين: تواجه النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين في دول الجوار (مثل الأردن ولبنان وتركيا) نقصًا حادًا في المنتجات الصحية، إلى جانب انعدام الخصوصية في الأماكن العامة.
- التأثير النفسي والاجتماعي: ترتبط الوصمة الاجتماعية بالدورة الشهرية بشعور إضافي من الحرج والضغوط النفسية، ما يؤثر على الصحة النفسية للنساء والفتيات في هذه الظروف الصعبة.
- الدعم الإنساني: على الرغم من جهود المنظمات الإنسانية، تبقى المساعدات غير كافية لتلبية الاحتياجات، ما يستدعي تدخلات أكثر استدامة.

فلسطين:

تحديات الاحتلال:

في فلسطين، تفرض سياسات الاحتلال قيودًا مشددة على حركة الأشخاص والبضائع، ما يؤدي إلى نقص المنتجات الصحية وارتفاع أسعارها بشكل كبير.

- غزة تحت الحصار:[6] يعاني القطاع من نقص شديد في الموارد، بما في ذلك المنتجات الصحية المرتبطة بالدورة الشهرية، بسبب الحصار المفروض منذ سنوات طويلة.
- المرأة في مراكز الاحتجاز: النساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية يعانين من انعدام مستلزمات الدورة الشهرية، حيث تُترك إدارة الدورة في هذه الظروف دون أدنى رعاية صحية.
- الوصمة الاجتماعية والتحديات الاقتصادية: في المجتمعات الريفية والمهمشة، تُعاني الفتيات من نقص الوعي والمعلومات حول إدارة الدورة الشهرية، ما يؤثر على حضورهن في المدارس وعلى مشاركتهن في الحياة العامة.

[6] في تقرير صدر مؤخراً عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من غزة، فإن أكثر من 540,000 امرأة وفتاة في سن الإنجاب يفتقرن إلى الحصول على المواد التي تدعم نظافتهن وصحتهن وكرامتهن، ويلجأن إلى استخدام القماش أو الإسفنج لأنهن لا يستطعن الحصول على منتجات الدورة الشهرية. وتقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن هناك حاجة إلى 10 ملايين فوطة حيض يمكن التخلص منها كل شهر لتغطية احتياجات النساء والفتيات في غزة والحفاظ على كرامتهن. https://www-unwomen-org.translate.goog/en/news-stories/explainer/2024/05/period-poverty-why-millions-of-girls-and-women-cannot-afford-their-periods?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

لبنان:

في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية،[7] أصبحت مستلزمات الدورة الشهرية ترفًا لا يمكن للعديد من النساء والفتيات تحمل تكلفته.

- الانهيار الاقتصادي: تضاعفت أسعار المنتجات الصحية عدة مرات، ما جعل النساء يعتمدن على بدائل غير آمنة.
- الأزمات المتعددة: إلى جانب الأزمة الاقتصادية، يعاني لبنان من نقص في برامج الدعم الصحي التي تراعي احتياجات النساء.

السودان:

في ظل النزاعات الداخلية والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، تُعاني النساء في السودان من صعوبات شديدة في الحصول على مستلزمات الدورة الشهرية.

- النزوح الداخلي: النازحات في المناطق المتأثرة بالنزاع يواجهن ظروفًا قاسية مع نقص شديد في الموارد الأساسية.
- غياب الدعم: تفتقر النساء إلى برامج توعية صحية وتعليمية موجهة للتعامل مع هذه القضايا.

التوصيات

1. التوعية والتثقيف وإشراك المجتمع المدني والمنظمات المحلية والمجتمعية:

- دعم المنظمات المحلية لتطوير حلول مستدامة لفقر الدورة الشهرية والعمل على تصميم وتنفيذ برامج تدعم النساء والفتيات في المناطق المتأثرة بالنزاعات.
- تبني الإعلام ومنظمات المجتمع المدني حملات توعوية لكسر ورفع الوصمة المرتبطة بالدورة الشهرية وتعزيز الوعي الصحي.
- تصميم برامج تدريبية تستهدف القيادات المحلية والأسر لرفع مستوى الوعي حول أهمية النظافة الشخصية والدورة الشهرية.
- تعزيز مشاركة النساء والفتيات في تصميم وتنفيذ برامج التوعية لضمان أن الحلول تلبي احتياجاتهن بشكل دقيق.

2. دعم الوصول للمنتجات الصحية:

- تعزيز السياسات الوطنية لتوفير منتجات صحية مجانية أو بأسعار رمزية/مدعومة في المدارس والمناطق الريفية وخاصة في المخيمات.

[7] في لبنان، خلال الأزمة الاقتصادية، ارتفعت أسعار فوط الدورة الشهرية وغيرها من مستلزمات النظافة الصحية المصنوعة داخل البلاد بنسبة 98 - 234 في المئة. في أبريل 2020، قالت 66 في المئة من الفتيات إنهن لا يستطعن شراء منتجات الدورة الشهرية، وبما أن الحيض موضوع محظور، فإن معظم الفتيات والنساء لا يتحدثن عنه.

- تبني تخفيض الضرائب على مستلزمات الدورة الشهرية باعتبارها احتياجًا أساسيًا لكل الأسر وليست مستلزمات رفاهية.
- إدراج مستلزمات الدورة الشهرية ضمن مزايا الحماية الاجتماعية وبرامج الدعم الحكومية لضمان توفرها للفئات الأكثر احتياجا والمغفول عنهن (خاصة السيدات من ذوي الاحتياجات الخاصة والسجينات).
- إدراج مستلزمات الدورة الشهرية في مراكز الأمومة والطفولة وأماكن الخدمات الصحية.
- إدراج مستلزمات الدورة الشهرية في حزم المساعدات الإنسانية وتوزيعها بشكل منتظم في مناطق النزوح والمخيمات.
- تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تشجيع الشركات على إنتاج منتجات صحية بأسعار معقولة أو تقديمها كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3. دمج إدارة الدورة الشهرية في التعليم

- إدراج موضوعات الصحة الجندرية والجنسية مثل كيفية التعامل وإدارة الدورة الشهرية في المناهج الدراسية لتساعد على إزالة الوصم المجتمعي عن الدورة الشهرية باعتبارها علامة حيوية على صحة النساء والفتيات، وتمكين العاملين في قطاع التربية والتعليم من أسس التربية الجنسية والمفاهيم المتعلقة بالدورة الشهرية.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للعاملين في القطاع التعليمي لتأهيلهم لمناقشة هذه القضايا مع الطلاب بطريقة علمية وغير محرجة.
- إطلاق مبادرات مجتمعية بالتعاون مع المدارس لتعزيز دور الأمهات في التوعية بالدورة الشهرية وكيفية التعامل معها.

4. التضامن المجتمعي والتشريعات

- الضغط من أجل تبني مقترح تشريعي يلزم المنشآت العامة وأصحاب الأعمال بتوفير مستلزمات الدورة الشهرية بالمجان في الأماكن العامة وأماكن العمل والدراسة، كاحتياج أساسي وضروري لإزالة العوائق أمام مشاركة النساء والفتيات في المجال العام.
- إطلاق حملات ضغط على مستوى السياسات العامة لتصنيف مستلزمات الدورة الشهرية كـ"منتجات أساسية"، وبالتالي استثناؤها من الضرائب تمامًا في جميع الدول.
- إدخال مواد قانونية تضمن المساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية لكل الفئات، مع التركيز على المناطق الريفية والمهمشة.

5. تحسين قوانين العمل

- تعديل قانون العمل لإدراج إجازة شهرية مدفوعة الأجر لمدة يوم للنساء والفتيات اللاتي يعانين من عسر الطمث، مع اعتماد آلية سهلة للحصول على هذه الإجازة.
- تعزيز الرقابة على تنفيذ الإجازات الشهرية في بيئات العمل لضمان عدم تعرض النساء للتمييز أو العقوبات غير المباشرة.

6. تصميم الأماكن العامة لتلبية احتياجات النساء

- الحرص على تخطيط الأماكن العامة لتكون صديقة للنساء واحتياجاتهن من خلال:
  - توفير حمامات مخصصة للنساء.
  - توفير مستلزمات الحيض والمناشف الصحية.
- تحسين السياسات البلدية لضمان بناء وتصميم المرافق العامة الجديدة لتكون شاملة لاحتياجات النساء، بما في ذلك تخصيص ميزانية مستدامة لصيانة المرافق الصحية.

7. الشراكات الدولية:

- التنسيق بين الحكومات والمنظمات الدولية لضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك منتجات الدورة الشهرية، إلى المناطق المتأثرة بالنزاعات والحروب.
- دعم إنشاء شراكات بين المنظمات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات حول السياسات الناجحة في معالجة فقر الدورة الشهرية، مثل مبادرات دولية ناجحة يمكن تطبيقها محليًا.
- التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير دعم تقني ومالي للدول المتأثرة بالنزاعات من أجل تطوير سياسات مستدامة لمعالجة هذه القضية.

8. الرصد والتقييم

- إنشاء آليات لرصد وتقييم برامج معالجة فقر الدورة الشهرية لضمان كفاءة واستدامة التدخلات.
- دعم الدراسات والبحوث العلمية حول تأثير فقر الدورة الشهرية على النساء والفتيات في المنطقة العربية لإثراء النقاش العام ووضع سياسات مبنية على أدلة.

الخاتمة

على الرغم من مرور ثلاث سنوات على مصطلح فقر الدورة الشهرية الذي طرحته منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" في تقريرها المنشور العام 2021، إلا أن النساء ما زلن يعانين من عدم القدرة على توفير احتياجاتهن الأساسية للتعامل مع الدورة الشهرية.

فقر الدورة الشهرية ليس مجرد مشكلة فردية تقتصر على النساء والفتيات، بل هو قضية إنسانية وصحية واجتماعية تمس أسس العدالة والمساواة الجندرية، كما يؤثر بشكل مباشر على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز تمكين النساء والفتيات، إن القضاء على فقر الدورة الشهرية لا يُعد فقط ضرورة ملحة لتحقيق المساواة وضمان حقوق الإنسان الأساسية، بل أيضًا يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق مجتمع أكثر إنصافًا واستدامة.

مواجهة هذه التحديات تتطلب اتخاذ خطوات شاملة لمعالجة فقر الدورة الشهرية، وتشمل الحلول إدماج التعليم الصحي والجنسي في المناهج الدراسية، وتوفير منتجات صحية بأسعار معقولة أو مجانًا، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، كما يتطلب الأمر تخصيص موارد في البرامج الإنسانية لضمان توفير مستلزمات الدورة الشهرية بشكل مستدام. وأخيرًا، ينبغي تعزيز الوعي المجتمعي لتغيير الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تزيد من وصمة العار المرتبطة بالدورة الشهرية، وضمان احترام حقوق النساء والفتيات في الصحة والكرامة.

ولمعالجة هذه القضية جذريا، يتطلب الأمر تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية لتهيئة بيئة داعمة للنساء والفتيات في جميع السياقات، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة، مثل النازحات واللاجئات وذوات الإعاقة، خصوصًا في حالات الأزمات والنزاعات، كما أن ذلك يستلزم تطوير سياسات شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وتنفيذ برامج توعية فعالة تستهدف كسر الوصمة المجتمعية المرتبطة بالدورة الشهرية، إلى جانب تقديم دعم مالي وتقني لضمان توفير مستلزمات الحيض بأسعار ميسورة أو بالمجان.

إضافةً إلى ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب إدماج فقر الدورة الشهرية ضمن أولويات الأجندات الوطنية والإقليمية، وضمان تضمينه في الخطط التنموية والبرامج الموجهة للمساواة بين الجنسين، ومن خلال الجهود المشتركة والمستدامة، يمكن للمنطقة العربية أن تحرز تقدمًا ملموسًا نحو تحقيق العدالة الصحية والاجتماعية، وضمان كرامة النساء والفتيات في جميع مراحل حياتهن، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر إنصافًا للجميع.